في ندوة «استخدام الأدوات الدستورية لمصلحة من ؟»

اختلف المتحدثون والأزمة باقية

■ الطبطبائي: الاستجوابات لمصلحة البلاد وتعزيز دور الرقابة ■ الزعبي: جاءت في الوقت الضائع

كتب احمد الفضلي :

أكد النائب الدكتور وليد الطبطبائي أن الاستجوابات التي تقدم من أجل مصلحة البلد هي بهدف المزيد من الرقابة والمحاسبة، فيما رأى أستاذ علم الاجتماع الدكتور علي الزعبي أن هذه الاستجوابات انعكاس لصراع بين الشيوخ ترجم إلى صراع بين التيارات السياسية وان الكويت هي الخاسر الأكبر من هذه الفوضى الكبيرة.

و رأي الباحث في معهد الدراسات الإستراتيجية الدكتور فارس الوقيان أن الأزمة في الكويت أعمق من مجرد استجوابات تقدم بحق سمو رئيس مجلس الوزراء، محملا الجميع، النواب والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني مسؤولية التراجع الكويتي على المستويات كافة، كما شدد الناشط السياسي الدكتور نامي النامي على التمسك بالثوابت الدستورية، مشيرا إلى أن الاستجواب كأداة دستورية حق لكل نائب، جاء ذلك في الندوة الجماهيرية التي اقيمت مساء امس الاول في ديوان الناشط السياسي الدكتور نامي النامي وكانت بعنوان «استخدام الادوات الدستورية لمصلحة من ؟».

مصلحة البلاد

أكد الطبطبائي أن الاستجوابات لمصلحة البلاد ولتعزيز دور الرقابة، مشيرا إلى وجود «مرجفين في المدينة» يحرضون السلطة على الانقلاب على الدستور، قائلا «هل أصبحت المحاسبة والمساءلة تعطيلا للتنمية ؟

واضاف الطبطبائي ان جلسة اليوم (الثلاثاء) ستكون جلسة تاريخية، مجددا رفضه تأجيل الاستجوابات او إحالته إلى اللجنة التشريعية او المحكمة الدستورية أو جعل جلسة مناقشة الاستجواب سرية، مؤكدا ان الشعب الكويتي لن يرضى من نوابه هذا الشيء، وقال إذا هم يقولون ان نواب الاستجوابات نواب تأزيم فليجعلوا الجلسات علنية ويكشفوا نواب التأزيم امام الشارع الكويتي»، لافتا الى ان المحاسبة اليوم عسيرة ولكن غدا الأمور ستكون على ما يرام ، محملا الحكومة تردي الخدمات وتعطيل المشاريع التنموية التي رصدت لها الميزانيات وإلى اليوم تراوح مكانها.

وقال ان مواد الدستور ١٠١ و١٠٢ تنص على ان الاستجواب يقدم إلى رئيس الوزراء أو احد الوزراء، مشيرا إلى ان المذكرة التفسيرية للدستور كشفت ان رئيس مجلس الوزراء شخصية قابلة للاستجواب والمساءلة ، وحتى في تشكيل الحكومة أشارت إلى أن صاحب السمو الأمير يجري مشاوراته مع رؤساء الحكومات السابقة ورؤساء المجالس النيابية والجماعات السياسية، مما يعني ان الدستور يفترض وجود رؤساء حكومات سابقين وان منصب رئيس الوزراء يخضع للنجاح او الفشل.

وأكد الطبطبائي أن فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء إنجاز تاريخي حتى ولو كان رئيس الوزراء من أبناء الاسرة الا انه لا توجد خطوط حمراء على مساءلته، مشيرا إلى ان البعض نسب هذا الكلام إلى مقام حضرة صاحب السمو إلا ان سموه نفى هذا الكلام خلال لقائه النائب علي الراشد وقال إن على رئيس الوزراء ان يواجه الاستجواب وانه غير محصن ضد المساءلة.

وقال الطبطبائي ان الإشكالية تبقى في وجود ثلاثة استجوابات في وقت واحد موجه لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ،مؤكدا ان هذه الممارسة ليست سيئة وان على المحمد الصعود للمنصة ومواجهة هذه الاستجوابات بما ليده من إمكانات وأجهزة تساعده على الرد وعلى تفنيد محاور هذه الاستجوابات، لافتا إلى أن صعود المحمد للمنصة امر لن يقلل من شأنه بل سيرفع من شأنه، «وهذه شأن كل الدول المتقدمة التي تطبق الديموقراطية ، مستشهدا بمواقف رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير والتركي علي طيب اردوغان ، اللذان وقفا في مواجهة الأسئلة البرلمانية بكل سهولة وأريحية، وقال «لماذا نخاف من الاستجواب ؟، وأين ذهبت تأكيدات مؤتمر جدة للتمسك بالثوابت الدستورية ؟

● المتحدثون في الندوة

■ الوقيان: تخطيط مبرمج لتفريغ الدستور من محتواه

جدوى الاستجواب

استاذ علم الاجتماع الدكتور علي الزعبي نفى في بداية حديثة ان يكون مدافعا عن سمو رئيس مجلس الوزراء، إلا أن حديثه انصب حول عدم جدوى الاستجواب في هذا الوقت تحديدا، في حين ان رئيس الوزراء موجود على رأس حكومته منذ ٣ سنوات، مؤكدا انه مع استجواب المحمد كاستحقاق دستوري وديموقراطي للنواب.

مسؤولية

حمل النامي الحكومة والمجلس مسؤولية تفاقم الأزمة من خلال وجود عدة حكومات برئيس واحد وبوجود ثلاثة مجالس «لم يزد الطين إلا بلة»، فاثبتت الحكومة ضعفها الإداري من خلال وجود قرارات غير مدروسة ووعود غير واقعية واستراتيجيات عشوائية، واهم الوعود إنها تستخدم الخطة الخمسية «شعارات فقط» والمثل يقول «إن لم تخطط للمستقبل فاعلم انك خططت للفشل».

اتهام

اتهم احد الحضور النائب الدكتور وليد الطبطبائي بانه السبب وراء شل حركة البلاد والازمة التي تعيشها البلاد حاليا، حيث اكتفى الطبطبائي بالصمت والاستماع لاسئلة الصحافة .

كعكة الحكومة

قال الدكتور نامي النامي ان الحكومة تستخدم نظام تقسيم الكعكة حتى بالتوزير وتتدخل تدخلاً واضحا بتجيير بعض الشخوص في مجلس الأمة ووسائل الإعلام لمصلحتها متسائلا اليس هذا فساداً ؟! ناهيك عن ترد في الخدمات الصحية و التعليمية والبنية التحتية والكهربائية، واستخدام الحكومة مواقع مؤقتة لاستئجار بعض العمارات والمباني القديمة،مما لا يتماشى أبداً مع إمكانيات الدولة من حيث مدخراتها المالية ولا ينسجم مع الواقع .

وأكد الزعبي أن التيارات السياسية تسعى للاستفادة من هذه الفوضى، مشيرا إلى أن بعض النواب لديهم أجندة خاصة مرتبطة بالتجار وان مصلحة البلد تغيب عن هذه الأجندات الخاصة.

وكشف الزعبي أن التسابق المحموم على استجواب المحمد مرجعه الصراع بين أبناء الأسرة الذي انعكس في صورة صراع بين النواب والتيارات السياسية، معربا عن امتعاضه الشديد مما حدث من تسريبات لاجتماع الأسرة وتناقلته وسائل الإعلام ، «المجالس أمانات وما كان يجب ان يحدث ما حدث».

حرب سياسية

وقال الناشط السياسي والباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية الدكتور فارس الوقيان ان التجاذبات بين السلطتين حرب سياسية يستخدم كل طرف أسلحة الدمار الشامل من اجل القضاء على الآخر، مشيرا إلى الأزمة التي نعيشها اليوم أعمق من مجرد استجواب رئيس مجلس الوزراء وإنما هي أزمة فكر ، مؤكدا ان هناك تخطيطا مبرمجا لتفكيك الكويت وتفريغ الدستور من محتواه.

ولفت الوقيان إلى ان الحكومة ترى في الحل الدستوري او غير الدستوري للمجلس سلاحا ضد النواب، في حين يرى النواب أداة الاستجواب ومن ثم طرح الثقة او عدم التعاون سلاح دمار شامل ضد الحكومة. وربط الوقيان بين الهجوم على الشيخ احمد الفهد في عام ٢٠٠٦ وما يحدث الآن مع سمو الشيخ ناصر المحمد، مشيرا إلى أن السيناريو يتكرر الآن ، محملا الجميع مسؤولية الغرق في وحل الأزمة بما فيها التيارات السياسية المغيبة وكذلك المواطن العادي الذي يتحمل تبعات اختياراته للنواب «لا يوجد وطني شريف ينظر إلى هذه المسرحية العبثية نظرة وطنية تنتشل البلد من الحالة المذرية التي وصلت إليها .. الكل من حولنا سبقنا».

حق

ومن جانبه أكد الناشط السياسي الدكتور نامي النامي على ان استخدام الأدوات الدستورية حق للنواب في حال طرأ قصور واضح وعدم الاستجابة لتوجيهات أعضاء مجلس الأمة لدى الحكومة فيكون هناك واجب تفعيل واستخدام الأدوات الدستورية وهو الاستجواب و أيضاً في حال وجود تعد وخرق للقوانين او اختلاسات أو رشاوى أو فساد إداري وغيرها من تراجع بالأداء والإدارة وذلك يكون واجبا وحتميا استخدام إحدى الأدوات الدستورية إن كان هناك عدم قدرة لدى الحكومة على تجاوز مشكلة أو أزمة ما فاثبتت عدم قدرتها على الإدارة وان وجود هذا الوزير في منصبه هو خلل ولابد من التصحيح من خلال صعوده المنصة وطرح الثقة وتبديله بوزير آخر.

افتتحت فعاليات الملتقى الثقافي الثالث لليونيسكو

الصبيح: تواجد الأمن داخل الحرم الجامعي ضروري وطبيعي

كتب لؤي شعبان:

وصفت وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي نورية الصبيح حادثة تواجد رجال الأمن داخل الحرم الجامعي خلال إحدى الندوات مؤخرا بالأمر الطبيعي، مشددة على دورهم في الحفاظ على الأمن، وتواجدهم يعد مطلبا ضروريا في أية مناسبة ويجب عدم الجزع منها، لاسيما ان كانت المناسبة بحضور سمو أمير البلاد.

وأشارت الصبيح في تصريح للصحافيين أمس خلال ردها على سؤال حول الاستجواب المزمع تقديمه بحقها من قبل النائب حسن جوهر، إلى أن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ستنظم غدا حفلا لطلبتها المتفوقين برعاية سمو أمير البلاد، وعليه سيشهد الحفل تواجدا كثيفا لقوى الأمن الذين سيتسلمون الموقع منذ ساعات الفجر الأولى وحتى نهاية الحفل، لافتة الى أن إدارة الجامعة لن يكون لها أي دور يذكر في هذا الخصوص.

كلام الصبيح جاء خلال رعايتها صباح أمس حفل افتتاح الموسم الثقافي الثالث للجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، مشيرة الى أن الوزارة حريصة أشد الحرص في اعتماد الوسطية في مناهجها لاسيما غير العلمية منها، مثل التربية الإسلامية واللغة العربية، مضيفة بالقول: البعض يحاول «تقريب النار حول قرصهم» إلا أن وزارة التربية دائما ما تقرب النار لمصلحة العملية التربوية والرؤية الإسلامية الصحيحة».

● الصبيح تلقي كلمتها

منهج اللغة العربية

واستشهدت الصبيح بمنهج اللغة العربية الذي يرتكز على الشعر والقراءة والموضوعات المتعلقة بالوحدة الوطنية والولاء للوطن، إضافة الى احترام الرأي والرأي الآخر والديانات والشعوب، موضحة أن وزارة التربية لا تميل الى أطراف دون أخرى، وتعمل دوما على مسايرة العصر في ما يخص التطوير الذي لا يمكن أن يتوقف تحت أي ظروف.

ولفتت الصبيح في كلمة القتها خلال الحفل الى أهمية دور المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) في بناء الإنسان والمحافظة على حضارته، والعمل على تشجيع التعاون في الميادين التربوية والثقافية والاجتماعية، كطريق أساسي لوضع مبادئ حقوق الإنسان في الحياة والحرية والتعليم والعمل الشريف.

وأوضحت أن العالم يتطلب حوارا بين الحضارات ومع الآخرين، مع احترام جميع الديانات والقيم والمعتقدات ونبذ التعصب والعنف والكراهية ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وجميع ذلك من مسؤوليات اليونيسكو التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية.

الوعي الاجتماعي

من جانبه، أشار الأمين العام للجنة الوطنية الكويتية للتربية والثقافة والعلوم عبد اللطيف البعيجان الى أن اللجنة تساهم في تفعيل الوعي الاجتماعي برسالة اليونيسكو العالمية في الاهتمام بالإنسان مهما كانت عقيدته أو لونه أو انتماؤه الفكري والثقافي.

وقال البعيجان ان الدعوات التي تطلقها اليونيسكو العالمية تستهدف خير الإنسان وحقوقه بجميع الاشكال من حرية ومساواة واحترام لمعتقداته، ونبذ الطائفية والعنصرية وإرساء القيم الحقة بما يحقق النفع والفائدة بالمجتمع.

مخرج حقيقي

من جهته، علق النائب صالح عاشور على الاستجواب قائلا انه من المبكر الحكم عليه، خاصة أنه لم يقدم بطريقة رسمية، وبالتالي لم يطلع الأعضاء على محاوره، معربا عن أمله أن يكون هناك مخرج حقيقي لما تشهده البلاد من تأزيم ووضع سياسي حذر.

وعن فعاليات المؤتمر، قال عاشور ان الوطن لجميع الفئات على اختلاف مذاهبها ودياناتها، وعلى الدولة أن تحافظ على روح الوحدة وتماسكها من خلال القضايا المطروحة على الساحة التي تؤدي الى تعاضد المجتمع الكويتي.

وتابع قائلا: «يبرز هنا دور وزارة التربية بما تقدمه المناهج الدراسية بحيث يكون محتواها إعطاء الحرية للرأي والرأي الآخر وزرع الوحدة الوطنية، مع تنبيهنا الى أن هناك ملاحظات على المناهج في بث روح التفرقة وإلغاء الرأي الآخر وتهميشه، وهذا لاشك سيقوض روح الوحدة الوطنية ويبعد الود والاحترام بين أطياف المجتمع الكويتي».

مناهجنا وطنية وتحترم الرأي الآخر

عاشور: من المبكر الحكم على الاستجواب ونأمل بمخرج للأزمة

تعديل المناهج

لفت عاشور الى تراخي وزارة التربية في هذا الجانب لأسباب سياسية وضغوط دينية خاصة، منوها بمطالبته الدائمة بتعديل المناهج بحيث تكون عامة تجمع ولا تفرق، مذكرا بتشكيل لجنة في عهد وزير التربية الأسبق رشيد الحمد لهذا الغرض، والتي خرجت بتوصيات واضحة لإجراء تعديلات على المناهج وإلغاء بعض المواضيع لأنها لا تهدف الى تعزيز المواطنة.

قم بزيارة معرض الجامعات (ربيع ٢٠٠٩ التعليم والمستقبل)
برعاية المجموعة الأمريكية للتربية والتعليم (USEG)
U.S. Educational Group
دعوة مفتوحة
تتشرف المجموعة الأمريكية للتربية والتعليم (USEG) بدعوتكم لحضور معرض الجامعات الأمريكية لمقابلة مسئولي القبول للجامعات المشاركة واكتشاف فرص اكمال الدراسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية.
الدخول مجانا والدعوة عامة للجميع
هذا المعرض يتيح لك الحصول على معلومات عن:
• تقديم طلبات القبول • التكاليف الدراسية • السكن الجامعي
• امتحانات القبول GMAT®, GRE®, SAT®, TOEFL®
• المساعدات والمنح الدراسية
الكليات والجامعات المشاركة:
• ELS Language Centers
• Florida Institute of Technology
• Kutztown University of Pennsylvania
• Lasell University
• Marquette University
• Ohio State University
• Score Plus / Princeton Review
• San Jose State University
• University at Buffalo, The State University of New York
• Roger Williams University
• University of Bridgeport
• University of California, Riverside
• University of Kentucky
• University of New Haven
• University of South Carolina
• Virginia Commonwealth University
• West Virginia University
education USA
السالمية، الكويت
فندق مارينا Marina Hotel
السالمية، قرب مارينا مول
على شارع الخليج العربي رقم ٢٥
الثلاثاء، ١٧ مارس/آذار ٢٠٠٩
الساعة: ٦:٠٠-٩:٠٠ مساءا
نبذة عن كيفية الحصول على سمة الدخول (الفيزا) الى أمريكا من قبل ضابط الجوازات
الساعة: ٤:٣٠-٥:٣٠ مساءا
لمزيد من المعلومات
تلفون 965-575-0670
Email: kuwait@amideast.org
للمزيد من المعلومات سجل بالموقع الألكتروني:
www.al-jamiat.com/register

خلال ورشة عمل تحضيرية للوثيقة الوطنية لتمكين المرأة:

المفاهيم الدينية الخاطئة تعيق المرأة

● جانب من المشاركين في الورشة

■ الغزالي: الكويت تحتل مركزا متوسطا في تمكين المرأة سياسيا

كتب طارق العيدان:

اتفق المشاركون في ورشة العمل التحضيرية للوثيقة الوطنية لتمكين المرأة الكويتية التي أقامتها جمعية الشفافية الكويتية أمس الاول على ضرورة تعديل التشريعات القانونية التي تحمل نفسا عنصريا وتمييزا ضد المرأة، فضلا عن تأهيل المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا عبر إقامة دورات تدريبية لتنهض بمستواها الفكري والاجتماعي السياسي.

وأكد المشاركون أهمية إنشاء وثيقة وطنية لتمكين المرأة الكويتية في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإعلامية، فضلا عن توضيح أبرز التحديات التي تواجهها المرأة في الكويت.

وأكد رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي أن فكرة تأسيس مركز لتمكين المرأة يعود لإيمان مجلس الإدارة بدور المرأة في المجتمع، مشيرا إلى أنه وبالرغم من انشاء العديد من جمعيات النفع العام لجانا فرعية تهتم بشؤون المرأة إلا أن الجمعية تسعى إلى عدم تكرار ما أنجزه الآخرون.

وأضاف أن الكويت -حسب تقييم منظمة الأمم المتحدة- تحتل مركزا متوسطا في الاهتمام بتمكين المرأة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لافتا إلى أن المرأة بحاجة إلى وقت حتى تكون قادرة على ممارسة حقوقها بشكل صحيح وكامل.

وأوضح أن المرأة في المجتمع الكويتي تشكل الثلثين، كما أنها تتمتع بمستوى تعليمي وذكاء أكثر من الرجل، مستشهدا بأعداد الطالبات في الجامعة، وأنهن لم يحصلن على حقهن في المناصب القيادية والتي تشكل ٤٪ فقط.

محاور

من جانبها قالت المستشارة القانونية د. سعاد الطراروة انه من الضروري أن توضع للمرأة المحاور القانونية والاقتصادية والاجتماعية، لافتة إلى أن الخطوة الأولى لتفعيل دورها في المجتمع هو أن يكون لها هيكل يوضح أبرز المعوقات وأسبابها ومن ثم العمل على إيجاد الحلول والخطط التنفيذية لها.

وأشارت إلى أن عدم وصول المرأة إلى قبة البرلمان متوقع وليس مفاجئا، مشيرة إلى أن السبب يعود لاحتكار الرجال لمدة تزيد عن الـ ٤٥ سنة، فضلا عن أنه عند إقرار حقوق المرأة السياسية لم تقم الحكومة بالأدوار المطلوبة منها مثل تأهيل المرأة على هذه الحقوق السياسية في مجال التربية والتعليم بالإضافة إلى وسائل الإعلام.

وأوضحت الطراروة أن المفاهيم الدينية الخاطئة هي من أبرز الأسباب التي تعيق تقدم المرأة في السلك القضائي وتبوؤها مناصب قيادية مثل وكيلة نيابة أو قاضية، مشيرة إلى أنه في البلاد الكفاءات النسائية التي تستطيع أن تحمل هذه المسؤوليات.

وطالبت بضرورة رفع المجتمع وصايته على المرأة، لأنها عاقلة وقادرة على اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة، مشيرة إلى أن من أهم المعوقات التي تواجهها المرأة في المجتمع هي التشريعات القانونية المتناقضة والفقه التشريعي.

من جانبها قالت ممثلة مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في البلاد د. سحر الشوا ان المكتب استطاع رصد تقدم ملحوظ في الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٨، مشيرة إلى أنها استطاعت أن تحصل على المركز الحادي عشر، واستطاعت المنافسة على المقعد الأخير لدخول البرلمان.

تقدم

وأشارت إلى أنه يجب على الدولة إعادة النظر في التشريعات القانونية التي تحمل نفسا عنصريا على المرأة، مشيرة إلى أن بعض القوانين ضد المرأة وأنه ينبغي تعديله، فضلا عن تعديل بعض القوانين المتضاربة.

عزوف المرأة

قالت الإعلامية نبيلة النغيمش ان عزوف المرأة عن مزاولة العمل الإعلامي يرجع إلى أسباب اجتماعية، ليس بسبب الرجل فقط وإنما المرأة التي تعمل ضدها، مشيرة إلى أن بعض النساء في المجتمع عارضن ترشيح المرأة للمشاركة في الانتخابات. وأضافت أنه لا بد من تصحيح نظرة مشاركة المرأة الكويتية في الإعلام، مشيرة إلى أن بعض رجال الدين استغلوا الغياب التام للمرأة على شاشات التلفزيون حتى أنهم أطلقوا عليها «قاصر». وبدوره قال المستشار القانوني د. مشاري الحسيني ان النصوص التشريعية المعمول بها في البلاد لم تفرق بين المرأة والرجل، بل تعاملت على أساس المواطنة، مشيرا إلى أن الصورة النمطية للأشخاص هي السبب في ميول المشرع إلى تفضيل الرجل على المرأة.